

Distr.: General
16 March 2022
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السابعة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة
وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة 16 آذار/مارس 2022 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

أجدني مضطراً مرة أخرى في ضوء ما جدّ من تطورات في الآونة الأخيرة إلى استرعاء انتباه المجتمع الدولي إلى التصعيد في السياسات والممارسات الإسرائيلية غير القانونية في فلسطين المحتلة. فعدد من يقتل من الفلسطينيين في ازدياد وعدد ما يسرق من الأراضي الفلسطينية في ازدياد أيضاً وذلك في مناخ يؤدي فيه استمرارُ انعدام العدالة إلى تشجيع إسرائيل على المضي قدماً في احتلالها الاستعماري وتطبيق سياسات الفصل العنصري وهي واثقة من أنها لن تخضع للمساءلة.

وكما حذرنا مؤخراً في رسالتنا المؤرخة 8 آذار/مارس 2022، فإن أعمال القمع التي تمارسها إسرائيل ضد السكان المدنيين الفلسطينيين العزل واعتداءاتها عليهم ما انفكت تشدّ وهي تشمل قتل الفلسطينيين قتلاً عمداً في انتهاك للأسس الأخلاقية والقانون الدولي. فقد قتلت إسرائيل 20 فلسطينياً منذ بداية هذا العام، وكان آذار/مارس أكثر الأشهر فتكاً حتى الآن إذ في غضون أقل من أسبوعين قتل تسعة فلسطينيين كان من بينهم ثلاثة أطفال.

واستيقظ الشعب الفلسطيني أمس على يوم آخر من أيام العدوان الذي تمارسه قوات الاحتلال الإسرائيلية حيث قتل ثلاثة فلسطينيين بفارق ساعات فقط. ففي الساعات الأولى من يوم 15 آذار/مارس، شنت قوات الاحتلال الإسرائيلية غارة قبيل الفجر على مخيم بلاطة للاجئين بالقرب من نابلس، فأُسفرت الغارة عن مقتل مراهق فلسطيني وإصابة ثلاثة آخرين، من بينهم مراهق واحد حالته ما زالت بالغة الخطورة. وقتل نادر ريان، البالغ من العمر 17 عاماً، على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي بعد إصابته بعدة طلقات نارية في الرأس والصدر واليد. ويبرهن قتل إسرائيل الفلسطينيين قتلاً ممنهجاً على وجود نمط واضح وقاسٍ



فيما ترتكبه من عمليات القتل خارج نطاق القضاء، حيث إن معظم الفلسطينيين الذين قتلوا في عام 2022، بمن فيهم الأطفال، قد استُهدِفوا بطلقات نارية مباشرة في الرأس أو الصدر.

ولم يكد يمضي ساعات حتى أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلية النار على شاب فلسطيني آخر في قلنديا بالقرب من القدس فأردته قتيلا. وقتل علاء شحام، البالغ من العمر 20 عاما، بعد إصابته برصاصة في رأسه مباشرة في أثناء مدهمة لمخيم قلنديا للاجئين، حيث أطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلية النار على السكان بعشوائية ولامبالاة صارختين بقصد إيقاع الأذية بهم. وعلى الرغم من محاولات إسرائيل التذرع فيما ترتكبه من عمليات القتل بعذر "الدفاع عن النفس"، فإن قوات الاحتلال الإسرائيلية تتعمد مدهمة بلدات الفلسطينيين وقراهم ومخيمات اللاجئين منهم يوميا لاستنزاف سكانها وإثارة أعمال الفوضى والعنف لتبرير عمليات القتل العمد التي ترتكبها بلا شفقة ولا رحمة بحق الفلسطينيين بمن فيهم الأطفال.

وأطلقت قوات الاحتلال الإسرائيلية النار على فلسطيني آخر من مسافة قريبة فأردته قتيلا وذلك في خلال حملة اعتقالات في مدينة رهط بالقرب من صحراء النقب. وقتل سند الحرياد برصاص أفراد من القوات الإسرائيلية كانوا يرتدون ملابس مدنية وهو شاب يبلغ من العمر 27 عاما وأب لثلاثة أطفال. وأدان عمدة مدينة رهط مقتل سند وفند دعوى إسرائيل "الدفاع عن النفس"، وقال إن "سند لا صلة له بالأشخاص الذين كانت الشرطة الإسرائيلية تطاردتهم. ولعله لم يكن يعرف حتى أنهم من رجال الشرطة، لأنهم كانوا يرتدون ملابس مدنية، ثم أطلقوا النار عليه".

إن ثقافة الإفلات من العقاب التي أضفيت عليها الصبغة المؤسسية والتي سادت لفترة طويلة جدا من الزمن قد منحت إسرائيل الضوء الأخضر لتتعمد استخدام القوة المميتة وتقرط في استخدامهما ضد المدنيين الذين لا يحملون السلاح ولا يملكون ما يدافعون به عن أنفسهم ضد هذا الاحتلال العسكري غير القانوني المتجبر ويواجهون عنفه يوميا. ويسهل الوقوف على هذه الحقيقة السافرة في أي استعراض لسجل إسرائيل على مدى السنوات العشرين الماضية فقط، وهي فترة قتلت فيها قوات الاحتلال الإسرائيلي ما يفوق 10 000 فلسطيني من بينهم 2 000 طفل ونيف. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يستمر في التغاضي عن سياسة إسرائيل القاضية بإطلاق النار بنية القتل أو في التماس المعاذير لها بل يجب عليه أن يحاسب الجناة وأن يكف عن إعفاء إسرائيل من الالتزام بقواعد القانون الدولي التي يقع حكم التمسك بها واحترامها على الكافة.

فالسياسة التي تتبناها إسرائيل وتقضي بإطلاق النار بنية القتل لا تمنح الجناة ترخيصا بالقتل وحسب، وإنما تُصير الجنود والمستوطنين الإسرائيليين قضاة ومنفذين للأحكام وتمنح هؤلاء القتل "الحق" في تقرير مصير الأبرياء من الناس لمجرد أنهم ولدوا فلسطينيين.

ولقد مضت عقود ونحن نحذر من سياسات إسرائيل الإجرامية ومن عدوانها القاتل على السكان المدنيين الفلسطينيين الرازحين تحت احتلالها، ودعونا إلى المساءلة عن جرائم الحرب هذه. وها نحن مرة أخرى ندعو إلى اتخاذ إجراءات دولية لمحاسبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ووضع حد لجرائمها ضد الشعب الفلسطيني. ويجب أن يتضمن ذلك دعم تعبئة آليات المساءلة المعتمدة دوليا، بما يشمل تنفيذ قرارات مجلس الأمن وتفعيل الإجراءات القانونية في محاكم من قبيل المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية، وكل ذلك بهدف وقف هذا العدوان، وحماية الشعب الفلسطيني، ووضع حد لهذا الاحتلال العاشم ونظام الفصل العنصري، وضمان أعمال الحقوق الفلسطينية ومنها حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم وحققهم في نيل الحرية.

ويجب في هذا الصدد أن تركز جهود المساءلة على وجه التحديد على مسألة استعمار إسرائيل للأرض الفلسطينية الذي تدخل ضمنه حملتها المستمرة منذ عقود القائمة على التهجير القسري المتعمد. وشملت تلك الحملة تصعيد عمليات هدم المنازل وسرقة الأراضي والممتلكات الخاصة، وأعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون، واستغلال الموارد الطبيعية، وغير ذلك مما ينفذ من تدابير قسرية في انتهاك خطير للقانون الدولي الإنساني وقرارات الأمم المتحدة، وذلك بالإضافة إلى تشييد المستوطنات بصورة غير قانونية وجلب المستوطنين الإسرائيليين إلى أرضنا.

فقد أعلنت سلطات الاحتلال في الأيام الأخيرة عن بناء 730 وحدة أخرى في مستوطنة غير قانونية في القدس الشرقية المحتلة سينقل إليها آلاف المستوطنين الإضافيين، وذلك إمعاناً منها في سعيها إلى تغيير ديمغرافية فلسطين المحتلة وتهويد مدينة القدس، في انتهاك سافر للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ومنها قرار مجلس الأمن 2334 (2016) وإخلالاً بمركز القدس وبتراثها وخصوصيتها المسيحية الإسلامية العربية.

وتمضي إسرائيل أيضاً في سائر أرجاء بقية الأرض الفلسطينية المحتلة في حملتها لنزع الملكية فمن ذلك استهدافها المتواصل لقرى مسافر يطا الكبيرة منها والصغيرة الواقعة قرب مدينة الخليل، حيث يواجه ما يقرب من 1 500 فلسطيني ومن بينهم مئات الأطفال، خطر التهجير القسري من منازلهم في الأسابيع المقبلة. ويعود هذا التعدي على مسافر يطا إلى عقود مضت عندما أجهزت إسرائيل كلياً على القرى المحيطة بها وطردت سكانها طرداً جماعياً فاضطروا إلى أن يعيشوا في قرى صغيرة متناثرة لا تنمية فيها وتعول على الزراعة وتربية الماشية كمصدرين رئيسيين للرزق. ولقد حاولت إسرائيل تبرير هذا التطهير العرقي بإعلان مسافر يطا ما يسمى "منطقة إطلاق النار" العسكرية، وكل ذلك لبلوغ غاية واحدة ألا وهي ترسيخ سيطرتها على الأرض، ولكن دون أهل تلك الأرض.

فسكان مسافر يطا العزل لا ينفكون يعانون بسبب ذلك من مناورات عسكرية تهديدية حيث إن الدبابات والعربات الثقيلة المدرعة الإسرائيلية تصل حتى أعتاب منازلهم فتتحول هذه القرى الزراعية الصغيرة إلى مشاهد لمناطق حرب، فتُدْمَر الطرق والممتلكات مراراً وتكراراً بعد كل مناورة عسكرية. ويجد الأطفال أنفسهم مضطرين إلى أن يسيروا بمحاذاة الدبابات المشاركة في المناورات وأن يواجهوا مضايقات الجنود والمستوطنين الإسرائيليين المستمرة لمجرد الوصول إلى مدارسهم. واليوم، ستُصدر محكمة تسخر نفسها لهذا الاحتلال غير القانوني حكمها في الطرد الجماعي لما يقرب من 1 500 فلسطيني فيما سيكون عملاً من أعمال التطهير العرقي لا محالة.

وبغض النظر عن محاولات إسرائيل تبرير هذه السياسات غير القانونية والقاسية، فقد أثبتت المحاكم الإسرائيلية أنها جزء صميم من هذا الاحتلال غير القانوني ومن عمليات نزع الملكية على هذا النطاق الكبير. ومن الضروري في هذا الصدد التأكيد مجدداً على أن المحاكم الإسرائيلية ليس لها أي اختصاص قضائي في فلسطين المحتلة وأن التهجير القسري للسكان في الأرض المحتلة واستعمار تلك الأرض هما جرائم حرب بموجب نظام روما الأساسي.

"إن تبريرات إسرائيل" كما أكد المقررون الخاصون للأمم المتحدة فيما يتعلق بقانون "منطقة إطلاق النار" الإسرائيلي المجحف "لا توفي بما يقع على كاهلها من واجبات قطعية بموجب القانون الدولي. فلا يجوز للسلطة القائمة بالاحتلال أن تستخدم الأراضي الخاضعة للاحتلال في تنفيذ أنشطة عسكرية دون

مبررات كافية. ونلاحظ أن إسرائيل لديها أراض كثيرة للتدريب العسكري داخل نطاق حدودها". ونكرر أيضا تأكيد التحذير الذي وجهه في هذا الصدد سفين كون فون بورغسدورف، ممثل الاتحاد الأوروبي لدى فلسطين: "إن السكان، الذين يتعرض الكثير منهم أيضا لعنف المستوطنين، يواجهون خطر الترحيل القسري. وسيكون هذا الطرد إخلالا بالالتزامات الإسرائيلية بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال وانتهاكا للقانون الدولي ولحقوق الإنسان الأساسية، وذلك علاوة على وقعه المدمر على الأطفال والنساء والأسر".

إن ما تسميه إسرائيل الاحتلال "المؤقت" قد شارف عامه الخامس والخمسين وهذا يفضح نية إسرائيل فرض نظام قائم على الاستعمار والفصل عنصري يُبْلَغ باستيلائها على الأراضي الفلسطينية وسيطرتها عليها أقصى المدى ويُبقي عدد السكان الفلسطينيين في حدوده الدنيا. لقد أمضت الأمم المتحدة أكثر من سبعة عقود في معالجة قضية فلسطين، واتخذت قرارات لا حصر لها تدعو إلى وضع حد لهذا الظلم الذي لحق بالشعب الفلسطيني بعد تقسيم الأمم المتحدة لفلسطين. ومع ذلك، لم تواجه إسرائيل بعد متقال ذرة من المساءلة عن عقود من الإفلات من العقاب، حيث لم تحترم أو تنفذ قرارا واحدا من قرارات مجلس الأمن بشأن فلسطين، كما لو كانت مبادئ القانون الدولي وأحكام ميثاق الأمم المتحدة طوعية وانتقائية، وليس إلزامية للدول كافة.

على أن هذه الحلقة المفرغة من الانتهاكات وعدم المساءلة لم تشجع إسرائيل على تجاهل القانون الدولي وحسب، وإنما أطالت كثيرا أيضا أمد هذا الظلم وأوهنت سيادة القانون على الصعيد العالمي، إذ إن الرسالة التي تُفهم من ذلك هي أن البعض معفى من القانون والبعض الآخر محروم من حمايته، وهذا ما يؤدي إلى إضعاف عالميته وتقويض احترامه بالكلية. وهكذا، عوملت إسرائيل وهي أطول دولة محتلة معتدية في التاريخ الحديث معاملة تفضيلية أعففتها من الالتزام بالقانون الدولي ورسخت لديها الاعتقاد بأنها دولة فوق القانون وبأن العالم لن يمنح الشعب الفلسطيني حقوقه المفروضة له بموجب القانون، ومنها حقه في الحماية بموجب القانون الدولي الإنساني. لقد حان الوقت لجبر هذا الظلم. ويجب على مجلس الأمن أن يتخذ الآن إجراءات لإنهاء هذه الازدواجية في المعايير ولتنفيذ قراراته ويوجه بذلك رسالة واضحة مؤداها أن أحكام القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن تنطبق على الدول قاطبة، كبيرها وصغيرها، ولا واحدة منها في جِلٍ منها.

وأخيرا، إذ يحتفل المجتمع الدولي باليوم الدولي للمرأة ويكرم دور المرأة على امتداد هذا الشهر، فإننا نحیی صمود المرأة الفلسطينية وشجاعتها واستمرار اضطلاعها بدور طليعي في كفاحنا. ونحیی أيضا جميع النساء اللواتي قدمن تضحيات من أجل حقوق الشعب الفلسطيني في مواجهة الظلم، ونذكر بأن هذا اليوم يصادف الذكرى التاسعة عشرة لوفاة راشيل كوري، وهي فتاة أمريكية متجردة من حب الذات كان عمرها 23 عاما عندما سحقتها جرافة مدرعة إسرائيلية حتى الموت وهي تنود عن بيت أسرة فلسطينية كي لا يتعرض للهدم، تلك الممارسة غير القانونية والهمجية التي ما زالت قائمة حتى هذا اليوم. ولا تزال ذكرى راشيل في قلب ووجدان قاطبة أهل الضمان الحية الذين يسعون إلى إنهاء هذا الظلم التاريخي الجسيم الذي طالت معاناة الشعب الفلسطيني من ويلاته.

وتأتي هذه الرسالة عطفًا على الرسائل السابقة البالغ عددها 745 رسالة، والتي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكّل تلك الرسائل، المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 8 آذار/مارس 2022 (A/ES-10/892-S/2022/199)، سجلا أساسيا للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسب إسرائيل،

السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة رسمية من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

الوزير

المراقب الدائم
